

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2743 (2024) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (المكتب المتكامل) حتى 15 تموز/يوليه 2025، وفقاً لأحكام القرار 2476 (2019) الذي أنشئ المكتب بمقتضاه. ويغطي التقرير الفترة من 15 نيسان/أبريل حتى 20 حزيران/يونيه 2025، ويقدم معلومات محدّثة عن تنفيذ ولاية المكتب المتكامل.

ثانياً - المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة

التطورات السياسية

2 - في ظل التحديات المستمرة وأعمال العنف التي تمارسها العصابات بلا هوادة، أحرزت الجهود التي يقودها الهايتيون للنهوض بالعملية السياسية بعض التقدم، ولا سيما فيما يتعلق بمراجعة الدستور والأعمال التحضيرية للانتخابات. غير أن الانقسامات بين الجهات صاحبة المصلحة من الوسط السياسي ومن المجتمع المدني أبرزت المخاوف بشأن إمكانية إجراء استفتاء دستوري وانتخابات بحلول شباط/فبراير 2026. ودعا رئيس الوزراء أليكس فيس - إيميه الجهات صاحبة المصلحة إلى تهيئة مناخ من الأمن والثقة يفضي إلى إجراء استفتاء دستوري وانتخابات حرة وشاملة للجميع. وأكد المكتب المتكامل باستمرار أهمية التماسك الوطني والتعاون البناء بين السلطات الوطنية ومواصلة الحوار بين الهايتيين لاستعادة الأمن والنهوض بالعملية السياسية وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في كينغستون يوم 11 آذار/مارس 2024.

3 - وقبل مظاهرة احتجاجية شعبية مقررة كان من المزمع أولاً تنظيمها في 16 نيسان/أبريل ثم ألغيت في نهاية المطاف، أصدر المجلس الرئاسي الانتقالي بياناً حذّر فيه من التهديد الذي تشكله العصابات وأكد من جديد أن الأمن أولوية قصوى. وفي بيانات لاحقة، أكدت الجماعة الكاريبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية مجدداً على دعم الترتيبات الانتقالية، وشددت على الحاجة الملحة لاستعادة الأمن والحكم الديمقراطي، مع إدانة محاولات زعزعة استقرار المرحلة الانتقالية.



- 4 - وأقرّ مجلس الوزراء في الاجتماعين اللذين عقدهما يومي 14 و 30 نيسان/أبريل، بقيادة الرئيس الانتقالي فريتز جان، ميزانية منقّحة لمعالجة الأزمة، وخصّص أموالاً إضافية لقوات الأمن وتعزيز أمن الحدود والمبادرات الإنمائية والبرامج الاجتماعية. وأقرّ مجلس الوزراء أيضاً تشكيل جهاز الأمن الوطني ليحلّ محل الوكالة الوطنية للاستخبارات التي أنشئت في عام 2021 ولكنها لم تباشر عملها قط.
- 5 - ورخّب المجلس الرئاسي الانتقالي في بيان أصدره في 4 أيار/مايو بتصنيف الولايات المتحدة لعدة عصابات هايتية بوصفها منظمات إرهابية أجنبية على أنها خطوة كبيرة إلى الأمام، وأعرب عن استعداده للتعاون مع جميع البلدان الراغبة في المساهمة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي بيان مشترك، أثنى أعضاء ائتلاف 21 كانون الأول/ديسمبر والحزب السياسي "منخرطون من أجل التنمية" على هذا التصنيف باعتباره خطوة مهمة ودعوا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية والقوات المسلحة الهايتية. وأيدت مختلف منظمات المجتمع المدني هذا التصنيف على نطاق واسع، بما في ذلك الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان ومركز التحليل والبحوث في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب خبراء وطنيين وبعض جماعات الشتات، وأعربت عن أملها في تعزيز الدعم الدولي في سياق مكافحة العصابات.
- 6 - وأعربت مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك التحالفات الجديدة الناشئة من المجموعات السياسية والمجتمع المدني وجماعات الشتات، عن الحاجة إلى ترتيبات حكم بديلة. وفي 14 أيار/مايو، طلب حزب "منخرطون من أجل التنمية" من فريق الشخصيات البارزة في الجماعة الكاريبية إعادة توجيه عملية الانتقال السياسي. واعتمدت مجموعة الاتصال الدولية من أجل هايتي قراراً في 18 أيار/مايو دعت فيه إلى استعادة النظام الدستوري سريعاً من خلال تعيين قاضٍ من محكمة النقض لتوجيه العملية الانتقالية، وإنشاء حكومة وزارية مصغرة برئاسة رئيس وزراء، وإنشاء لجنة رقابية. وفي 20 أيار/مايو، اقترح ائتلاف من المجموعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني مخططاً آخر للحكم يضم قاضياً من محكمة النقض بوصفه رئيساً انتقالياً ورئيس وزراء يتم اختياره من خلال مشاورات وطنية واسعة النطاق.
- 7 - وفي 22 أيار/مايو، شارك وفد هايتي برئاسة عضو المجلس الرئاسي الانتقالي، سميث أوغستين، في ندوة عقدتها منظمة الدول الأمريكية بعنوان "إيجاد حلول عاجلة للأزمة الأمنية في هايتي". ودعا المشاركون إلى تنسيق الدعم الإقليمي والدولي وتعزيزه، بما في ذلك زيادة المساعدة للشرطة الوطنية الهايتية والقوات المسلحة الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.
- 8 - وفي 16 نيسان/أبريل، قام المكتب المتكامل، تماشياً مع استراتيجيته السياسية، بدعم المجتمع المدني في تنظيم اجتماع في كاب هايسيان بالمقاطعة الشمالية ضمّ أكثر من 30 شاباً وامرأة لمناقشة أولويات المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الأمن والتعافي الاقتصادي والإصلاحات والانتخابات. وفي 3 أيار/مايو، التقت الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي بمنظمات يقودها الشباب للدعوة إلى مشاركة الشباب في إصلاح الحكم. وفي 20 و 21 حزيران/يونيه، قام المكتب المتكامل بتيسير تنظيم المنتدى الوطني لمنظمات المجتمع المدني بغية تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول المرحلة الانتقالية وتوسيع نطاق مشاركة النساء والشباب. وتلقى هذا الحدث مقترحات جديدة قُدِّمها 100 مشارك، من بينهم 35 امرأة، للإسراع في الجهود التي تقودها الدولة نحو استعادة المؤسسات الديمقراطية.

الأعمال التحضيرية للانتخابات

- 9 - واصل المجلس الانتخابي المؤقت أعماله التحضيرية للانتخابات، بدعم من المكتب المتكامل وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، لاستكمال عملية مراجعة الدستور والانتخابات ضمن الجدول الزمني الذي حدّده اتفاق نيسان/أبريل 2024، الذي يتوقع تنصيب رئيس منتخب بحلول 7 شباط/فبراير 2026.
- 10 - وعقدت الخلية الأمنية الانتخابية المنشأة حديثاً أول اجتماع شهري لها في 14 نيسان/أبريل، وضم أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت والقوات المسلحة الهايتية والشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني والمكتب المتكامل، وكذلك وزير العدل والأمن العام ووزير الدفاع.
- 11 - وفي 23 نيسان/أبريل، اعتمد المجلس الانتخابي المؤقت ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي وثيقة إطارية تحدد الدعم الانتخابي الذي تقدّمه الأمم المتحدة. ويتوخى هذا المشروع، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) بالشراكة مع المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تقديم الدعم لعملية مراجعة الدستور والعمليات الانتخابية والأنشطة في مجال منع نشوب النزاعات، فضلاً عن تعزيز المؤسسي للمجلس. ويقوم المكتب المتكامل بتيسير تنسيق الدعم الانتخابي للأمم المتحدة بشكل منظم من خلال فرقة عمل انتخابية تدعو إلى عقد اجتماع لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المشاركة في المساعدة الانتخابية، على النحو الذي أوصت به بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية في كانون الأول/ديسمبر 2024.
- 12 - وفي 2 أيار/مايو، قدم المجلس الانتخابي المؤقت إلى الحكومة مشروع مرسوم منقّح للاستفتاء يتوخى إنشاء آلية مبسّطة لحلّ المنازعات الانتخابية ويحدد فترة 90 يوماً بين النشر الرسمي للدستور المنقّح وإجراء الاستفتاء.
- 13 - وخلال زيارة إلى لي كاي في المقاطعة الجنوبية في 7 أيار/مايو، أكد رئيس الوزراء مجدداً عزم الحكومة على المضي قدماً في الاستفتاء والعملية الانتخابية الأوسع نطاقاً على حد سواء. وأعلن عن توافر 65 مليون دولار (8,5 بلايين غورد) للعمليات الانتخابية، و 5,7 ملايين دولار (750 مليون غورد) للأحزاب السياسية وزيادة تمويل قوات الأمن. وفي الفترة ما بين 20 أيار/مايو و 20 حزيران/يونيه، أوفد 350 موظفاً من المجلس الانتخابي المؤقت، بدعم من الأمم المتحدة، إلى جميع المقاطعات على نطاق البلد لتقييم مراكز التصويت. وتلقى المجلس أيضاً مواد تكميلية عن طريق البرنامج الإنمائي لتعزيز عملية التحقق من الهوية أثناء الاستفتاء وتيسير عملية تصويت الناخبين داخلياً.
- 14 - وفي إنجاز بارز، قدمت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الوطني لعملية مراجعة الدستور مسودة النص الدستوري المنقّح إلى الحكومة في 21 أيار/مايو. وتحافظ المسودة التي ستخضع لمشاورات إضافية بين الهائيتين على الأحكام الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان في دستور عام 1987، وتزيد الحصة الدنيا المقررة للمرأة في المناصب العامة من 30 في المائة إلى 40 في المائة. ووسط دعوات مختلفة لإصلاح هيكل السلطة التشريعية، يبقى النص على برلمان مؤلف من مجلسين، وإن مع خفض عدد أعضاء مجلس الشيوخ، ويقترح تغييرات مهمة في النظام السياسي من خلال تزامن فترات ولاية جميع المسؤولين المنتخبين، بما في ذلك على المستوى المحلي، ويحدّد سلطة الرئيس المنتخب بصفته رئيساً للدولة والحكومة. وأثارت الوثيقة ردود فعل متباينة من أصحاب المصلحة الهائيتين وتساؤلات حول جدوى إجراء استفتاء في السياق الأمني الحالي.

ثالثاً - الأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان

العنف المسلح

15 - سيطرت العصابات المسلحة، في سعيها للحفاظ على توسعها الإقليمي، على مواقع استراتيجية في جميع أنحاء المقاطعة الغربية والمقاطعة الوسطى ومقاطعة أرتيبونيت، ونشرت العنف وارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحق السكان. وتخضع جميع طرق الوصول إلى العاصمة الآن لسيطرة العصابات. وأحكمت العصابات قبضتها حول أحياء العاصمة التي لا تزال تحت سيطرة الدولة، مما أثر سلباً على الوصول إلى الخدمات الأساسية، وقيّد حرية التنقل، وتسبب في عمليات نزوح جماعية، وعرقل النشاط الاقتصادي بشدة. وإن تزايد قدرة العصابات التي تتخذ من بورت أو برنس مقراً لها على شن هجمات في المقاطعة الوسطى ومقاطعة أرتيبونيت وعلى طول طرق المرور الرئيسية في المقاطعة الجنوبية الشرقية، ولا سيما بالقرب من بلدة سيغين الحدودية، المقترن باتساع ظاهرة جماعات الدفاع الذاتي في المقاطعات التي تشهد وجوداً محدوداً للشرطة، يمكن أن يؤدي إلى إضعاف كبير لسلطة الدولة. ويستعاض سريعا عن أفراد العصابات الذين يُقتلون في عمليات الشرطة بأفراد جدد وأصغر سناً.

16 - وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2025، سجّل المكتب المتكامل 4 026 ضحية من ضحايا جرائم القتل العمد، بما يشمل 376 امرأة و 68 فتى و 21 فتاة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 24 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024. وخلال الفصل الممتد من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو، سجّل المكتب المتكامل 2 364 ضحية من ضحايا جرائم القتل العمد، بما يشمل 226 امرأة و 30 فتى و 9 فتيات، أي بانخفاض نسبته 11 في المائة مقارنة بـ 2 660 ضحية خلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى شباط/فبراير 2025. وبلغ عدد ضحايا عمليات الاختطاف لقاء فدية التي ارتكبتها العصابات 327 ضحية، من بينهم 113 امرأة و 14 فتى و 8 نساء، مقابل 404 عمليات اختطاف سُجّلت خلال فترة الأشهر الثلاثة السابقة. ووسط تزايد الإحباط الشعبي من القدرة المحدودة للدولة على توفير الحماية، تكتسب مجموعات الاقتصاص الأهلية أو الدفاع الذاتي شعبية متزايدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت هذه المجموعات، بالإضافة إلى أفراد غير منظمين من السكان، بإعدام ما لا يقل عن 100 رجل وامرأة واحدة بدون محاكمة للاشتباه في ارتباطهم بعصابات أو تعاونهم معها. وعلى الرغم من أن هذه الجماعات غالباً ما تكون بمثابة آخر الآليات الأمنية المتبقية في العديد من المناطق، فهي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة، بينما توجع في الوقت نفسه المزيد من العنف في شكل هجمات انتقامية تشنها العصابات. كما أدت الزيادة الظاهرة في تأييد مجموعات الدفاع الذاتي إلى تعزيز مكانة بعض الشخصيات، مثل زعيم مجموعة الدفاع الذاتي في كانابي - فير التابعة لبلدية بورت أو برنس. وهذا الشخص، الذي أنشأ حركة "بوا كالي" في نيسان/أبريل 2023 ويحشد أنصاره على نحو متزايد لتحدي السلطات من خلال المظاهرات الاحتجاجية في العاصمة، بما في ذلك المظاهرة الاحتجاجية التي نُظمت في 19 آذار/مارس واحتشد فيها آلاف الأشخاص. وأُلغيت في نهاية المطاف مظاهرة أخرى كان من المقرر تنظيمها في 16 نيسان/أبريل.

17 - وظلت العصابات المتمركزة في بورت أو برنس تشن هجمات شرسة في المقاطعة الوسطى وهي تسيطر الآن جزئياً على بلدي ميربالي وسو دو حيث توجد شبكات طرق رئيسية تربط العاصمة بالمناطق الشمالية من البلد والجمهورية الدومينيكية. ويحدّ وجود العصابات أيضاً من حركة المرشحين الهائيتين من الجمهورية الدومينيكية عبر نقطة العبور الحدودية في بلدة ثالثة هي بيلادير. وفي الفترة من 31 آذار/مارس

إلى 10 نيسان/أبريل، أفادت الشرطة الوطنية الهايتية عن مقتل 75 شخصا، من بينهم 15 من السكان و 60 من أفراد العصابات، أعدم الأهالي خمسة منهم بدون محاكمة، بينما أصيب 20 شخصا آخرون بجروح، من بينهم ضابطان من الشرطة. وفي 8 حزيران/يونيه، أضرمت العصابات النار في السوق العام المركزي، وهو جزء حيوي من البنية التحتية المحلية. وإزاء تدهور الحالة الأمنية، اقتحم سكان ميربالي محطة بيليغر لتوليد الطاقة الكهرومائية وخربوا المعدات، مما ألحق أضرارا بشبكة الإمداد بالكهرباء في بورت أو برنس. ودُمرت أيضا أبراج كابلات التوتر العالي، فحدّ ذلك بشدة من قدرة هيئة الكهرباء الهايتية على الإمداد بالكهرباء. وطالب السكان الحكومة باتخاذ إجراءات بحق العصابات التي تسيطر على المنطقة.

18 - وبالمثل، في 30 نيسان/أبريل، في بيتيت ريفيير الكائنة في مقاطعة أرتيبونيت، بالقرب من سيتي دو لا كريت، أسفر هجوم عصابة عن مقتل 57 فردا من السكان، من بينهم سبعة فتيان. وخلال الهجوم نفسه، اختطف العصابة أربعة أشخاص على الأقل، من بينهم فتيان اثنان، وأضرمت النار في حوالي 80 منزلا، وتسببت في التهجير القسري لأكثر من 16 000 شخص، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة.

19 - وفي المقاطعة الغربية، ظل الوضع الأمني في بلدية كينسكوف متقلبا، مع استمرار هجمات العصابات على قرية فورسي. وفي نيسان/أبريل، أسفرت المواجهات مع العصابات عن مقتل ضابط شرطة وجنديين. وأصيب أيضا خمسة ضباط شرطة وثلاثة جنود بجروح، ودُمرت مركبة مدرّعة للشرطة. وفي 9 أيار/مايو، قام أفراد العصابات بنهب مركز الشرطة الفرعي قبل أن تتصدى لهم الشرطة. وانتشر عنف العصابات أيضا في حي باكو في جنوب بورت أو برنس، مما أدى إلى التدمير الكامل لمناطق سكنية بأكملها. وظلت بلديتا كروا دي بوكيه وكارفور تحت سيطرة العصابات، في حين امتدّ عنف العصابات إلى دلماس.

20 - ورداً على تقاوم عنف العصابات، نفّذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الأمنية، بما في ذلك تمديد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد من 8 نيسان/أبريل إلى 31 تموز/يوليه 2025. وفي 3 نيسان/أبريل، اعتمد المجلس الرئاسي الانتقالي قراراً يأذن فيه بمشاركة لواء أمن المناطق المحمية في مكافحة العصابات، على الرغم من توتر العلاقات مع الشرطة الوطنية الهايتية. وظلت فرقة العمل المتخصصة التابعة للشرطة التي أنشأها رئيس الوزراء منخرطة في عمليات مكافحة العصابات باستخدام طائرات مسيرة قادرة على إلقاء متفجرات. وأسفرت هذه العمليات بين آذار/مارس وأيار/مايو عن مقتل ما لا يقل عن 262 فردا من أفراد العصابات وإصابة 229 آخرين بجروح، كما أفيد عن إصابة اثنين من السكان.

التطورات المتعلقة بالشرطة

21 - وعلى الرغم من المبادرات الرامية إلى إعادة تشكيل قيادة الشرطة وتطوير القدرات المتخصصة، لا تزال عمليات مكافحة العصابات التي تنفذها الشرطة الوطنية الهايتية تحقق نتائج متباينة بسبب القيود المفروضة على الموارد، وغياب استراتيجية أمنية وطنية شاملة، والصعوبات الكبيرة في إعادة تنظيم هيكل القيادة لدعم العمليات التي تعتمد على العمليات السريعة القائمة على المعلومات الاستخباراتية.

22 - وباستثناء الدفعة الرابعة والثلاثين للمجنّدين التي لا يزال أفرادها في مرحلة التعيين، بلغ قوام قوة الشرطة 12 788 ضابطا، من بينهم 1 563 امرأة. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، فقدت الشرطة 64 ضابطا، من بينهم 21 ضابطا قُتلوا، ونظرا للتحديات التشغيلية، أُرجئ الامتحان التحريري للدفعة الخامسة والثلاثين من الطلاب العسكريين. ومن بين 413 مرفقا للشرطة في البلد، لا يزال 78 مرفقا متوقفا عن العمل. وإضافة إلى الهجوم على مركز الشرطة الفرعي في فورسي في 9 أيار/مايو (انظر الفقرة

- 19)، اقترح حشد من الغوغاء مركزاً ثانياً للشرطة في مقاطعة غراند آنس إثر ادعاءات باستخدام الشرطة للقوة المفرطة. وفي أيار/مايو، أكملت منظمة الدول الأمريكية تجديد مركز شرطة كانابي - فير في بورت أو برنس.
- 23 - وفي 29 آذار/مارس، تم تعيين المدير المركزي الجديد للشرطة الإدارية، في حين تم تعيين مفوضي شرطة حديثي التخرج مؤخراً في مختلف المقاطعات، مما أضفى منظورات جديدة على هيكل القيادة. وقامت الشرطة الوطنية الهايتية أيضاً بتعزيز المقاطعة الوسطى ومقاطعة أرتيبونيت بأفراد متخصصين.
- 24 - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، أجرى المستشارون لشؤون الشرطة في المكتب المتكامل والشركاء الثنائيون سلسلة من الاجتماعات الفنية والزيارات الميدانية لإنشاء قدرات أكثر فعالية في مجال الاستطلاع والتدخل يمكنها الاستجابة سريعاً للتهديدات الناشئة. وتم تقييم احتياجات مرأب الشرطة الوطنية الهايتية وتوفير قطع الغيار والمعدات العاجلة للمساعدة في صيانة أسطول مركبات الشرطة. وحتى 31 أيار/مايو، كان لدى الشرطة الوطنية الهايتية 116 مركبة مدرّعة، 20 منها غير صالحة للاستخدام و 20 منها أحرقتها العصابات.
- 25 - وفي 27 أيار/مايو، تم تسليم مركز الاتصالات والقيادة والتحكم والاستخبارات الممول من شريك ثنائي وصندوق الشرطة المشترك للتبرعات. ويتصدى هذا المرفق الذي يدعمه المكتب المتكامل وشركاؤه بشكل مباشر لنقاط الضعف التي حُدِّت سابقاً في عمليات الشرطة المشتركة، مثل المشاكل المتعلقة بعدم الكفاءة في التسلسل القيادي وتحديات التنسيق بين وحدات تدخل الشرطة.
- 26 - وفي آذار/مارس، أجرى البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أول تدريب في هايتي على "زيارة السفن والصعود إلى متنها وتفتيشها واحتجازها" استفاد منه 16 ضابطاً من ضباط خفر السواحل الهايتيين. وفي نيسان/أبريل، عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورتين لصيانة القوارب استفاد منها 18 ميكانيكياً من خفر السواحل، وحلقة عمل حول إجراءات التشغيل الموحدة لتقييم الأطر القانونية والاحتياجات التشغيلية وتقسيم المهام بين ضباط الشرطة والجمارك المتخصصين. وفي 28 نيسان/أبريل، بدأت دورة مدتها خمسة أسابيع للتدريب على قيادة القوارب الصغيرة لفائدة 13 ضابطاً من ضباط خفر السواحل وتناولت الملاحاة وإجراءات الطوارئ والسلامة البحرية.
- 27 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق ما لا يقل عن 874 حالة انتهاك مزعومة لحقوق الإنسان تورط فيها موظفو إنفاذ القانون في سياق عمليات مكافحة العصابات. وشملت هذه الحوادث عمليات إعدام بإجراءات موجزة وحوادث لم تُتخذ فيها تدابير احترازية كافية لحماية المدنيين. وتبادل المكتب المتكامل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) معلومات مفصلة عن 89 حالة موثقة من حالات القتل خارج نطاق القضاء ومحاولات القتل خارج نطاق القضاء (أسفرت عن مقتل 165 شخصاً (140 رجلاً و 12 امرأة و 13 طفلاً) وإصابة 37 بجروح) مع المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية من خلال آلية مخصصة لتبادل المعلومات. ومن بين 89 حالة، وقعت 67 حالة في عام 2024 و 22 حالة في عام 2025.
- 28 - وقدم المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان الدعم، في إطار ولاية المكتب المتكامل لضمان أن تظل جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في هايتي متوافقة تماماً مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، لكل من المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي في وضع الصيغة النهائية لتقييم المخاطر العامة لكل منهما، كما تبادلوا المعلومات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها شرطة الحدود الهايتية. وسعياً لزيادة تعزيز الامتثال لهذه

السياسة، قام المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان بصياغة خطابات تعهد مصممة خصيصاً لكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية.

العدالة والإفلات من العقاب والفساد

29 - في 31 آذار/مارس، افتتح المجلس الرئاسي الانتقالي المبنى الجديد لمحكمة بورت أو برنس الابتدائية في دلماس 75، وذلك على إثر عدد من عمليات النقل في السنوات الأخيرة بسبب استمرار انعدام الأمن. وفي 24 نيسان/أبريل، وبدعم من المكتب المتكامل والبرنامج الإنمائي، قامت وزارة العدل والأمن العام بتسليم معدات لدعم إعادة إطلاق أنشطة المحكمة. وتلقى مكتب المدعي العام في لي كاي ومحكمة بورت أو برنس الابتدائية معدات من المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان للمساعدة في تأثيث مرافقهما.

30 - وفي 16 نيسان/أبريل، أصدرت السلطات الوطنية مرسوماً يقضي بإنشاء وحدات قضائية متخصصة للتحقيق في الجرائم المالية المعقدة والجرائم الجماعية، بما يشمل قضايا العنف الجنسي، ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها. وقام المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير إنشاء هذه الوحدات المتخصصة وبدعم تفعيلها بالتدريب المتخصص والمعدات والمساعدة اللوجستية. وفي 24 حزيران/يونيه، دعم المكتب المتكامل التدريب الذي قدمته نقابة المحامين في بورت أو برنس لفائدة 150 محامياً على التعامل بفعالية مع هذه الوحدات المتخصصة.

31 - وفي مذكرة عامة صدرت في 28 نيسان/أبريل، ذُكر المجلس الرئاسي الانتقالي المؤسسات القضائية بالتزامها بتولي قضايا الأفراد الخاضعين لعقوبات دولية وطلب من رئيس الوزراء تعبئة المؤسسات القضائية ذات الصلة. وفي 12 أيار/مايو، أمر وزير العدل والأمن العام باتخاذ تدابير احترازية، بما يشمل تجميد الأصول والتحقيقات المالية. وأشار المدعي العام في وقت لاحق إلى أن الإجراءات القضائية ستبدأ، وأعلن عن تجميد الحسابات المصرفية للأفراد الخاضعين للعقوبات من قبل الأمم المتحدة، وطلب من البلدان الأخرى تقديم ملفات قضايا الأشخاص الخاضعين للعقوبات بسبب دعمهم للعصابات.

32 - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، قدمت وحدة مكافحة الفساد تقارير إلى المدعي العام في بورت أو برنس تتضمن تورط مسؤولين سابقين رفيعي المستوى في مخططات فساد واسعة، بما يشمل تقريراً صدر في 9 أيار/مايو يوصي بملاحقات قضائية ضد رئيس سابق لمكتب أمين المظالم.

33 - وفي 11 نيسان/أبريل، دعم المكتب المتكامل منتدى افتراضياً نظمه *التجمع الوطني للطلاب الهايتيين* بحضور 60 مشاركاً ومشاركة لاستكشاف دور الشباب في مكافحة الفساد. وفي 26 نيسان/أبريل، دعم المكتب المتكامل حلقة عمل عقدتها منظمة "نيجس ماون" (Negès Mawon) النسائية الهايتية في بورت أو برانس بمشاركة 125 شخصاً لتعزيز النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في الاستجابات القضائية. وستساعد نتائج حلقة العمل في إثراء جهود المناصرة الجارية والدعم الفني للسلطات الوطنية في تعزيز آليات العدالة المراعية للمنظور الجنساني، والمساهمة في القضاء على العنف ضد المرأة، وتعزيز إدماج المرأة في آليات العدالة.

34 - وفي الفترة الممتدة بين آذار/مارس وأيار/مايو، قدم المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان الدعم إلى السلطات القضائية في كروا دي بوكيه ولي كاي لعقد جلسات استماع جنائية دون مساعدة هيئة محلفين لمعالجة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة. ونتيجة لذلك، تمت مقاضاة 132 متهماً لارتكابهم أفعالاً

إجرامية خطيرة، بما في ذلك الاغتصاب والقتل والتآمر الإجرامي والحيازة غير القانونية للأسلحة النارية والإتجار غير المشروع بها.

35 - وفي إطار برنامج دعم العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب الذي ينفذه البرنامج الإنمائي بالتعاون مع المكتب المتكامل، عقدت دورة تدريبية لكتبة محاكم الصلح (21-25 نيسان/أبريل) والمحاكم الابتدائية (28 نيسان/أبريل - 2 أيار/مايو) حضرها 48 مشاركاً، من بينهم 17 امرأة. ودعم المكتب المتكامل والبرنامج الإنمائي أيضاً رابطات القضاة الهابيتيين من خلال عقد حلقتي عمل حول مكافحة الفساد واستقلال القضاء في 25 نيسان/أبريل و 28 أيار/مايو على التوالي.

36 - وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سلسلة من الأنشطة في مجال بناء القدرات لتعزيز مهارات أكثر من 300 من مسؤولي إنفاذ القانون والقضاة والمحامين وموظفي الخدمة المدنية. وبالتعاون مع المكتب المتكامل، ييسر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً تدريب 90 مسؤولاً على اكتساب المهارات الرقمية. وبمناسبة انعقاد "صالون القانون" في 9 أيار/مايو، الذي استقطب أكثر من 1 500 مشارك ومشاركة، أكدت الممثلة الخاصة من جديد ضرورة تعزيز مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال في هايتي، وأبرزت أهمية اعتماد نهج متكاملة لتعزيز سيادة القانون، مع التتويه بالتزام البلد المتزايد بالإصلاحات في مجال مكافحة الفساد.

الإصلاحات

37 - في نيسان/أبريل، أدت مغادرة إحدى كبار الجهات المقدمة للرعاية الصحية غير الحكومية التي كانت في السابق تقدم حوالي 4 000 استشارة طبية شهرياً في جميع سجون هايتي إلى إحداث فجوة حرجية في الخدمات الطبية في السجون. ولمواجهة ذلك، حشد المكتب المتكامل مصادر بديلة للتمويل وتواصل مع وزارات الحكومة في هذه المسألة. ولم يُنفذ بعد التوجيه الصادر عن وزارة العدل والأمن العام في 24 آذار/مارس بشأن لامركزية الإمدادات الغذائية لتحسين ظروف الاحتجاز المزرية. وحتى 4 حزيران/يونيه، كان عدد السجناء يبلغ 7 154 سجيناً، من بينهم 405 نساء و 237 فتى و 23 فتاة. ومن بين هؤلاء، كان 5 854 في الاحتجاز قبل المحاكمة، وهو ما يمثل حوالي 82 في المائة من السجناء في الحبس الاحتياطي، وكان 1 300 محكوماً عليهم، مما أدى إلى معدل إشغال يبلغ 296 في المائة، أي 0,34 متر مربع تقريباً لكل سجين.

38 - ويضم مركز التعليم وإعادة الإدماج الاجتماعي للقصر المخالفين للقانون الذي صُمم أصلاً بوصفه مركزاً لإعادة تأهيل الأحداث 289 رجلاً بالغاً و 154 امرأة و 91 فتى و 17 فتاة، وذلك حتى 11 حزيران/يونيه. ويعمل المرفق بأكثر من خمسة أضعاف طاقته الاستيعابية المقررة، مما يجعل تنفيذ برامج إعادة التأهيل الفعالة أمراً مستحيلاً. ويبدل المكتب المتكامل المساعي منذ نيسان/أبريل للتخفيف من الاكتظاظ في المركز. ويشمل ذلك تنظيم جلسات استماع مخصصة في المستقبل بالتنسيق مع مديرية إدارة السجون ووزارة العدل والأمن العام والسلطات القضائية المعنية. وأكمل البرنامج الإنمائي بناء خمسة فصول دراسية جديدة في المركز في أيار/مايو. ومن المتوقع أن تنتهي عملية الشراء لتأثيث هذه الفصول الدراسية، إلى جانب ورشة خياطة تهدف إلى دعم إعادة إدماج القصر والنساء، في شهر حزيران/يونيه.

39 - وفي أيار/مايو، تم تجهيز السجون الخمسة في المقاطعات الجنوبية في هايتي بكاميرات مصممة لتسجيل السجناء بشكل منهجي عند دخولهم. ويجري تنفيذ هذه المبادرة بدعم مادي من المكتب المتكامل وإحدى المنظمات غير الحكومية. وتتواصل الجهود لتوسيع نطاق هذه المعدات لتشمل السجون المتبقية على

نطاق البلد. وفي موازاة ذلك، يتعاون المكتب المتكامل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لإنشاء آلية منظمة للتعرف الموضوعي على الأحداث الذين تجندهم العصابات وإعادة تأهيلهم.

الحد من العنف المجتمعي

40 - في 2 أيار/مايو، قام المجلس الرئاسي الانتقالي بجلّ اللجنة الوطنية لنزع السلاح وتفكيك العصابات المسلحة وإعادة الإدماج، بعد أن أذن رئيس الوزراء بزيادة عدد أعضائها من سبعة إلى تسعة، مبررا ذلك بانعدام ثقة الجمهور في بعض أعضائها. وأعلن المجلس عزمه على إنشاء لجنة جديدة تتمتع بشرعية واسعة النطاق وتتماشى مع الأولويات الوطنية.

41 - وفي 14 أيار/مايو، قام المكتب المتكامل بتيسير عقد جلسة عمل رفيعة المستوى لفرقة العمل المشتركة بين المؤسسات المعنية بنزع السلاح وتفكيك العصابات المسلحة وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، والتي شارك فيها 44 ممثلا عن السلطات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني وشركاء دوليين آخرين. وواصل المكتب المتكامل تقديم المشورة إلى النظراء الوطنيين بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة، بما يتماشى مع خارطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية. وفي نيسان/أبريل، دعم المكتب المتكامل إعداد التقييم الذاتي الثاني لهائتي في إطار خارطة الطريق هذه. وتقوم الحكومة حالياً بدراسة مشروع القانون المنقّح بشأن مراقبة الأسلحة والذخيرة الذي يتماشى مع المعايير الإقليمية والدولية. وقام المكتب المتكامل بتيسير مشاركة أحد أعضاء فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات في دورة تدريبية دولية للحد من العنف المجتمعي عقدت في سويسرا في أيار/مايو.

42 - وفي 13 أيار/مايو، أُطلق مشروع تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تدريب وسطاء مجتمعيين بقيادة نسائية معنيين بانشقاق الأطفال عن العصابات ومنع تجنيدهم في بورت أو برنس بدعم من المكتب المتكامل والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة كيسكيا. وتقوم هذه المبادرة بتدريب النساء على الوساطة والتثقيف بشأن السلام والعدالة التصالحية لمنع تجنيد الشباب في العصابات ودعم إعادة إدماج الأطفال الذين يتركون العصابات. وأكدت فعالية إطلاق المشروع على الالتزام الجماعي بالنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في التصدي للتحديات الأمنية وتعزيز التماسك الاجتماعي، مع التأكيد على الدور الحاسم للقيادة النسائية في بناء مجتمعات قادرة على الصمود وتعزيز السلام المستدام في هايتي.

43 - وواصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات والمؤسسات في مجال تحديد الأسلحة. وفي 3 حزيران/يونيه، شارك المكتب المتكامل في اجتماع تنسيقي فني بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة ضمّ السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لمناقشة الجهود الرامية إلى تعزيز مبادرات نزع السلاح وتعزيز قدرات المؤسسات.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

44 - واصل كل من المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم المؤسسات الوطنية في مكافحة الفساد. وفي نيسان/أبريل، أُجري تدريب على التدقيق في الأداء الاجتماعي لفائدة 34 مشاركا (19 رجلا و 15 امرأة) من المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك مكتب أمين المظالم، في ثماني مقاطعات. ومنذ شهر أيار/مايو، وسّعت هذه الجهات الفاعلة المدربة نطاق المبادرة من خلال تقديم التدريب إلى أكثر من 105 منظمات، بالشراكة مع مجموعات حقوق الإنسان الوطنية،

مما يعزز الملكية الوطنية والاستدامة. ونتيجة لذلك، طورت الجهات الفاعلة مهارات أساسية في تخطيط عمليات مراجعة الحسابات وجمع البيانات والتحليل ونشر النتائج، مما أدى إلى تحسين قدرتها على كشف المخالفات في المشاريع والبرامج العامة والإبلاغ عنها. ومن المقرر عقد ست دورات تدريبية أخرى لغاية شهر حزيران/يونيه سعياً لتوسيع نطاق هذا التأثير.

45 - وقدم المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان أيضاً التدريب إلى 29 من المدافعين عن حقوق الإنسان (19 رجلاً و 10 نساء) من 27 منظمة، بما في ذلك مكتب أمين المظالم ومنظمات المجتمع المدني، في مجال رصد الانتهاكات والتحقق منها والإبلاغ عنها. وغطى التدريب قضايا مهمة مثل منع العنف الجنساني والتصدي له، والديمقراطية ومشاركة المواطنين، والإدارة التنظيمية.

46 - وواصل المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان دعم منظمات المجتمع المدني الهائتي في إدارة مبادرة نوادي السلام والنزاهة التي أنشئت في 18 مدرسة على نطاق 13 بلدية، بما يشمل مدرستين في بورت أو برنس. وقامت هذه المبادرة التي بدأ العمل بها في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 والمستمرة حتى منتصف عام 2025، والتي نفذت بالشراكة مع مجموعتين من المجتمع المدني، بإشراك أكثر من 300 طالب (153 فتى و 168 فتاة) في أنشطة تهدف إلى ترسيخ التربية المدنية وقيم المواطنة.

رابعاً - التنسيق مع البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني

47 - في 11 نيسان/أبريل، قام تمرين محاكاة شارك فيه كل من شرطة المكتب المتكامل والشركاء الخارجيين وأفراد الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني بمحاكاة سيناريو ينطوي على تهديد شديدة الخطورة مثل هجوم معقد تشهده عصابات وإبراز الثغرات ونقاط الضعف المحتملة في التخطيط والعمليات. ومن المقرر إجراء مزيد من عمليات المحاكاة والتدريب. واستمرت الاجتماعات التي تعقد كل أسبوعين بين الشرطة الوطنية الهايتية وأفراد البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني للتنسيق وتبادل المعلومات سعياً لتعزيز العمليات المشتركة، بمشاركة المكتب المتكامل.

48 - وفي 13 أيار/مايو، أجرى الطاقم الطبي التابع للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني عملية محاكاة مشتركة للإجلاء الطبي. وتزامن ذلك مع توقيع اتفاقية بين كينيا والجمهورية الدومينيكية لإضفاء الطابع الرسمي على إجراءات الإجلاء الطبي لضباط الشرطة الكينية وإعادتهم إلى الوطن.

49 - وقدمت مفوضية حقوق الإنسان مساهمات ملموسة لتعزيز الامتثال لحقوق الإنسان في إطار البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني من خلال نهج شامل ومتعدد الجوانب. وبالتعاون مع مكتب المنسقة المقيمة واليونيسف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والمنظمة الدولية لسلامة المنظمات غير الحكومية، نظمت مفوضية حقوق الإنسان خمس دورات تدريبية داخل البعثات استفاد منها 123 فرداً (112 رجلاً و 11 امرأة). وغطت هذه الجلسات مواضيع أساسية، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والاستخدام المتناسب للقوة، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحماية الفئات الضعيفة (خاصة النساء والأطفال)، والتعامل المناسب مع الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالعصابات، والتقييد بالمبادئ الإنسانية في بيانات العمليات المعقدة.

50 - ودعمت مفوضية حقوق الإنسان قيام اللجنة التوجيهية للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني بإطلاق آليتها لتقديم الشكاوى والإبلاغ التي توفر قناة منظّمة وسريّة للمجتمعات المحلية للإبلاغ عن

انتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي يتورط فيها أفراد البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وتضم اللجنة التوجيهية المؤلفة من 15 عضواً برئاسة نائب قائد البعثة ممثلين عن البعثة والشرطة الوطنية الهايتية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. واستكمالاً لهذه المبادرة، يَسْرَت مفوضية حقوق الإنسان مشاورتين مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لوضع دليل للحماية يُحدّد استراتيجيات تحديد المخاطر وتخفيف حدتها من أجل التواصل الآمن للمجتمعات المحلية مع أفراد البعثة.

51 - وتتبع مفوضية حقوق الإنسان، في إطار ولايتها المتعلقة بالرصد، عدداً من العمليات المشتركة التي نفّذتها قوات الأمن الهايتية بدعم من البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. واستُعرضت النتائج مع قيادة البعثة من خلال آلية تقييم مشتركة قائمة بما يضمن إدراج الملاحظات الواردة من تنفيذ العمليات في التخطيط المستقبلي وتعزيز تدابير الحماية.

52 - ونظمت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً الاستعراض المشترك الثاني اللاحق للإجراءات المتخذة لتقييم أثر العمليات التي تقودها البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على السكان في مجال حقوق الإنسان. وأسفرت الدورة عن توصيات لتحسين إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في تخطيط العمليات وتنفيذها. وكانت إحدى التوصيات الرئيسية التي أيدتها مفوضية حقوق الإنسان وقيادة البعثة على السواء هي الحاجة إلى عقد دورات محددة الأهداف في مجال بناء القدرات مع قادة الشرطة الوطنية لتحسين الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في الأنشطة اليومية لإنفاذ القانون.

خامساً - المرأة والسلام والأمن

53 - شهدت تلك الفترة زيادة في العنف الجنسي الذي ارتكبهت العصابات، واستخدمته بشكل متعمّد لتأكيد سيطرتها على المجتمعات، بما في ذلك الانتقام من الأفراد الذين عصوا الأوامر أو حاولوا مغادرة الأحياء، مما أدى في كثير من الأحيان إلى قتل الضحايا. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، من خلال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وثّق المكتب المتكامل 364 حادثة شملت 378 ناجياً (348 امرأة وفتيان اثنا عشر و 28 فتاة). وكان الاغتصاب الجماعي أكثر الانتهاكات شيوعاً (76 في المائة)، تلاه الاغتصاب (21 في المائة).

54 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، أبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن 697 2 حادثة عنف جنساني. وشكل الاغتصاب 52 في المائة من الحوادث التي كان 45 في المائة منها اغتصاباً جماعياً. ويرتبط العنف الجنسي في كثير من الأحيان بآليات التكيف الضارة، بما في ذلك المقابضة بالجنس، وعنف العشير، وعمليات الاختطاف، والممارسات التقليدية الضارة. وعلى الرغم من الحاجة الملحة، لا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية للتصدي للعنف الجنساني محدوداً للغاية. وتجدر الإشارة إلى أن 27 في المائة فقط من الناجيات استطعن طلب العلاج خلال الـ 72 ساعة الأولى عقب حادثة الاغتصاب. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان ضمان الوصول إلى الخدمات الحيوية من خلال نشر العيادات المتنقلة، وتوزيع حقائب اللوازم الصحية النسائية، وتنسيق خدمات الوقاية والاستجابة، وتوفير الدعم عن بُعد للناجيات.

55 - وكان الدعم الذي قدّمه المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان مهماً في تعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون على التحقيق في العنف الجنسي وجمع الأدلة وتقديم الدعم المتكامل للناجيات والناجين. وفي شهر أيار/مايو، قدّم الدعم لمدرّبي الشرطة الوطنية الهايتية في سياق تنظيم دورات تدريبية حول تقنيات التحقيق

في العنف الجنسي استناد منها 62 محققاً، من بينهم 37 امرأة. ولتعزيز التنسيق بين الجهات المقيمة الخدمات والشرطة، أطلق المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان أول منصة تنسيق مع مركز شرطة بيتيون - فيل لتعزيز التفاهم وتلبية احتياجات الناجيات والناجين وتحسين مسارات الإحالة. وواصل المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان تقديم المشورة إلى اللجنة الوزارية المشرفة على قضايا العنف الجنسي التي ينظر فيها القضاة على نطاق البلد. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، على نطاق 13 ولاية قضائية، كانت هناك 130 قضية عنف جنسي في انتظار التحقيق، و 77 قضية قيد التحقيق من قبل قضاة التحقيق، و 7 قضايا قد أُغلقت.

56 - وعزز المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان حماية الفئات السكانية الضعيفة من خلال التوعية بالعنف الجنسي والجسدي في ستة مخيمات للنازحين داخلياً، بالتنسيق مع وحدات الشرطة المجتمعية والتربوية وخلايا مكافحة العنف الجنسي والجسدي التابعة لمراكز الشرطة في منطقة بورت أو برنس الحضرية، لتعزيز جهود الوقاية وتحسين آليات التصدي.

57 - وامتدت جهود المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان في مجال الوقاية لتشمل التواصل مع القيادات الدينية. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، قُدم الدعم التقني والمالي إلى الجمعية الهايتية للتاريخ والجغرافيا والجيولوجيا في سياق تنظيم حلقات عمل تهدف إلى استنهاض زعماء الفودو في المقاطعة الجنوبية ومقاطعة غراند أنس للتوعية بشأن منع العنف الجنسي والجسدي. وعُقدت حلقات العمل في الفترة من 19 إلى 28 نيسان/أبريل ومن 28 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه، وشملت 180 زعيماً من زعماء الفودو، من بينهم 105 نساء.

سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى

الحالة الاجتماعية والاقتصادية

58 - في الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2025، استمر اقتصاد هايتي في الانكماش، حيث توقع البنك الدولي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,2 في المائة لهذا العام. ويعزى هذا التراجع إلى استمرار انعدام الأمن الذي يعيق الاستثمار الخاص ويعطل سلاسل التوريد، إلى جانب ارتفاع التضخم الذي يحد من استهلاك الأسر المعيشية. وأفاد المعهد الهايتي للإحصاء والمعلوماتية بارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 26,8 في المائة على أساس سنوي في نيسان/أبريل. ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد تكاليف الغذاء والنقل والطاقة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الضعيفة. وحافظ الغورد الهايتي على استقرار نسبي مقابل دولار الولايات المتحدة، حيث بلغ متوسط سعره 130,75 غوردا مقابل الدولار الواحد في أيار/مايو. ويرجع هذا الاستقرار جزئياً إلى تدخلات المصرف المركزي لجمهورية هايتي في سوق الصرف الأجنبي. وفي 26 أيار/مايو، بلغ سعر البنزين 1,12 دولار أمريكي (147,94 غوردا) للتر الواحد. وعلى الرغم من أن هذا السعر أدنى من المتوسط العالمي، فإنه يظل عبئاً يثقل كاهل المستهلكين الهايتيين في ظل ركود الدخل.

59 - وفي آذار/مارس، وافق البنك الدولي على إطار جديد للشراكة القطرية لهايتي، حيث خصّص 320 مليون دولار للفترة 2025-2029 لدعم التعافي الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على المناطق التي تعاني من الفقر المدقع ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي نيسان/أبريل، اعتمدت الحكومة الهايتية ميزانية منقّحة للسنة المالية 2024-2025، حيث زادت النفقات الجارية بنسبة 5,2 في المائة

وخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة 6,2 في المائة. وتغطي الميزانية المنقحة الأولوية للتحسينات في مجال الأمن ودعم الفئات السكانية الضعيفة.

الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

60 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقامت مفوضية حقوق الإنسان، بوصفها تشارك في قيادة مجموعة الحماية في هايتي، شراكة مع 34 منظمة منقّدة لمساعدة ما مجموعه 81 492 مستفيداً (28 652 رجلاً و 52 840 امرأة، من بينهم 25 شخصاً من ذوي الإعاقة) في تسع من المقاطعات العشر. ومن بين هؤلاء المستفيدين والمستفيدات، كان 4 312 من النازحين داخلياً بينما كان 77 151 ينتمون إلى المجتمعات المضيفة. وأحالت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً 230 شخصاً (32 رجلاً و 60 امرأة و 54 فتى و 84 فتاة) ممن تضرروا من النزوح القسري إلى شركاء من المجتمع المدني، وإلى المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، مما أتاح لهم الحصول على الخدمات الحيوية.

61 - وتواجه هايتي أسوأ مستويات من انعدام الأمن الغذائي منذ زلزال عام 2010، حيث يعاني حالياً 5,71 ملايين شخص - أي نصف السكان - من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمرحل الأمن الغذائي أو مرحلة أعلى)، بما في ذلك 2,1 مليون شخص في مستويات الطوارئ (المرحلة 4) ويواجه أكثر من 8 400 شخص الجوع الكارثي (المرحلة 5 أو المجاعة) في مواقع النزوح. وفي عام 2025، تستحوذ تدخلات الأمن الغذائي على ما يقرب من نصف الميزانية الكاملة للاستجابة الإنسانية في البلد، مما يؤكد دورها البالغ الأهمية في التخفيف من حدة الأزمة الأوسع نطاقاً. ويجسد برنامج الوجبات المدرسية الرائد التابع لبرنامج الأغذية العالمي كيف تواصل المساعدات الغذائية تحسين رفاه الأطفال ورفاه أسرهم وتساعد على إبقاء أكثر من نصف مليون طفل في المدارس، مما يساهم في تحسين نتائج التعلم ودعم النظم الغذائية المحلية.

62 - وفي أيار/مايو، قام المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان بتدريب 30 من المهنيين الصحيين (من بينهم 21 طبيبة وممرضة وموظفات محفوظات) من سيتي سولي وكرو دي بوكيه وكينسكوف وبيتون-فيل وتابار. وعزز هذا التدريب فهم المشاركين والمشاركات للحق في الصحة ومهارات التوثيق الفعال للانتهاكات والاعتداءات المرتبطة بعنف العصابات.

حماية الطفل

63 - في الفترة الممتدة بين آذار/مارس وأيار/مايو، شهد وضع حماية الطفل في هايتي تدهوراً حاداً. وتسيطر العصابات الآن على بورت أو برانس بنسبة تتراوح بين 75 و 85 في المائة، ويشكل الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ثماني سنوات ما بين 30 و 50 في المائة من صفوفها. ويعزى تجنيد الأطفال في صفوف العصابات إلى الفقر والجوع وانهايار التعليم والخدمات الاجتماعية. وتظل الفتيات، على وجه الخصوص، أكثر عرضة لخطر العنف الجنسي. وفي إطار جهود التصدي لذلك، قامت اليونيسف بتسريح وإعادة إدماج أكثر من 140 طفلاً من خلال بروتوكول أبرمته مع الحكومة عام 2024، وأنشأت أماكن تعليم مؤقتة، وقدمت الدعم الغذائي إلى أكثر من 27 800 طفل و 267 من مقدمي الرعاية.

64 - وأدى العنف إلى نزوح أكثر من 680 000 طفل، أي بزيادة قدرها 25 في المائة منذ كانون الأول/ديسمبر 2024. ولا يعمل سوى 55 في المائة من المرافق الصحية في العاصمة، مما يزيد من صعوبة

وصول الأطفال إلى الخدمات الأساسية. وفي أيار/مايو، ظلت أكثر من 1 600 مدرسة مغلقة في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت والمقاطعة الوسطى مقابل 960 مدرسة منذ بداية العام، فتأثر بذلك 1,2 مليون من الطلاب والمعلمين.

سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود

الاحتياجات الإنسانية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية

65 - يوجد ما يقرب من 1,3 مليون نازح داخل البلد، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 24 في المائة مقارنة بكانون الأول/ديسمبر 2024، وفقا لمصفوفة تتبع بيانات النزوح للمنظمة الدولية للهجرة في حزيران/يونيه. ويتم استضافة معظم هؤلاء الأفراد (77 في المائة) في مختلف المقاطعات، بينما يوجد 23 في المائة منهم في العاصمة. ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذه الزيادة هجمات العصابات التي امتدت إلى المقاطعة الوسطى، واستمرار العنف في العاصمة، وتكثيف الهجمات في بيتيت ريفيير دي لارتيبونيت. وتضاعف عدد مواقع النزوح تقريبا، من 142 إلى 246 موقعا، ويعزى ذلك أساسا إلى الهجمات التي وقعت في المقاطعة الوسطى وما ترتب عليها من هروب السكان طلبا للسلامة. ويوجد في المقاطعة الوسطى الآن 85 موقعا للنزوح، في حين لم يكن فيها أي موقع في كانون الأول/ديسمبر 2024. وللمرة الأولى، تجاوز عدد المواقع خارج بورت أو برنس تلك الموجودة في العاصمة، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في مواقع النزوح على نطاق البلد 218 891 شخصا، بما يشمل 72 000 شخص في المقاطعة الوسطى و 21 000 شخص في بيتيت ريفيير دي لارتيبونيت.

66 - وتواصلت عمليات الترحيل الجماعي للهايتيين، حيث بلغ عدد المهاجرين المرّجلين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى 5 حزيران/يونيه 108 583 شخصا كان 98,3 في المائة منهم قد رُجلوا من الجمهورية الدومينيكية. وفي معبري بيلادير وأوانامينت الحدوديين، قام المكتب الوطني للهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، بالتنسيق مع شركاء آخرين، بمساعدة 15 امرأة حاملا و 15 أما مرضعة في المتوسط يوميا منذ 22 نيسان/أبريل.

67 - ويؤثر انعدام الأمن بشدة على إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي حزيران/يونيه، من بين 254 مرفقا للرعاية الصحية ذات القدرات الاستيعابية للمرضى الداخليين التي خضعت للتقييم على الصعيد الوطني من قبل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، لم يكن يعمل بكامل طاقته سوى 13 في المائة منها. وفي منطقة بورت أو برانس الحضرية، لم يكن يعمل بكامل طاقته سوى 5 في المائة من المرافق الصحية التي خضعت للتقييم والبالغ عددها 93 مرفقا صحيا. وأصبح الحصول على التعليم أيضا محفوا بصعاب شديدة.

68 - واستجاب الشركاء في المجال الإنساني بتقديم المأوى والمواد غير الغذائية الأساسية إلى 36 518 نازحا، بما في ذلك الأقمشة المشمعة وعُد التركيب إلى 31 581 شخصا وحزم الإغاثة إلى 17 088 شخصا. وفي منطقة بورت أو برنس الحضرية، استفاد 31 موقعا يستضيف 76 730 نازحا من الدعم المنسق. وفي جميع أنحاء العاصمة والمقاطعة الوسطى، حصل 121 262 شخصا في 46 موقعا على 19 مليون لتر من المياه الصالحة للشرب. وشملت خدمات الصرف الصحي 66 168 شخصا، في حين تم توزيع 2 787 من لوازم النظافة الصحية على ما يقرب من 20 000 من النازحين وأفراد المجتمع المضيف. وبدأ العمل بخطة

استجابة متعددة المخاطر (الكوليرا والفيضان والنزوح) مع تسعة شركاء. كما دعمت عمليات التنظيف والتوعية بالنظافة الصحية وإصلاحات شبكات المياه 9 000 شخص إضافيين، لا سيما في تابار وكروا دي بوكيه وسيتي سولاي. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة أيضا 2,5 مليون لتر من المياه النقية إلى 33 195 نازحا في ثمانية مواقع.

69 - ووسعت اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي نطاق تدخلاتهما التغذوية بقدر كبير. وقامت اليونيسف بفحص 27 782 طفلا، وحددت 3 540 حالة من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم و 4 498 حالة من حالات سوء التغذية الحاد المتوسط. وقدم العلاج، وبلغ معدل الشفاء 84,1 في المائة. وتم إيصال الفيتامين ألف ومساحيق المغذيات الدقيقة ومكملات الحديد/حمض الفوليك إلى آلاف الأطفال والنساء. ووزعت اليونيسف أيضا 3 300 صندوق من الأغذية العلاجية، ونظمت جلسات توعية لفائدة 26 011 من مقدمي الرعاية شملت تغذية الرضع، ومنع العنف الجنساني، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقام برنامج الأغذية العالمي بفحص 20 346 شخصا - معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل أو المرضعات - ونظم 18 375 جلسة توعية. ووزعت الحصص الغذائية على 21 435 فردا، مع التركيز على مقاطعة أرتيبونيت والمقاطعة الغربية والمقاطعة الجنوبية.

70 - واستجابت المنظمات العاملة على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية بتوفير الدعم الإنساني والمأوى والمساعدة المتعلقة بالحصول على الوثائق اللازمة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، في إطار الجهود المبذولة للحد من وفيات الأمهات، وزع صندوق الأمم المتحدة للسكان 42 مجموعة من مجموعات المستلزمات لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة الإنجابية. وبالإضافة إلى هذه المستلزمات، وزعت أيضا 3 800 غريسة لمنع الحمل و 45 360 دورة من حبوب منع الحمل الفموية و 17 700 حبة من حبوب صبيحة الجماع في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت لضمان سهولة وصول الناس إلى وسائل منع الحمل الحديثة لتلبية خياراتهم في تنظيم الأسرة.

ثامنا - البيئة التشغيلية

71 - لا تزال الرحلات الجوية التجارية الدولية إلى مطار توسان لوفيرتور الدولي في بورت أو برنس معلقة بعد إصدار إدارة الطيران الاتحادية في الولايات المتحدة حظراً على الرحلات الجوية مما أعاق بشكل كبير تنقل موظفي المكتب المتكامل في بورت أو برنس. وفي حين توفر الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة نقلا جويا محدودا بين كاب هايسيان وبورت أو برنس، فإن استدامة هذه الخدمة لا تزال تتوقف على استمرار توافر التمويل الطوعي. ولم يُجرَ بعد تقييم لمدى سلامة واستدامة الرحلات الجوية الداخلية التي استؤنفت في حزيران/يونيه من بورت أو برنس.

72 - ومع مراعاة قدرات الإجلاء الجوي المتاحة والأصول الأمنية القائمة، تم تحديد وجود الأمم المتحدة في بورت أو برنس بحد أقصى هو 133 فردا. وفي حدود هذا السقف، يشرف المكتب المتكامل على تناوب مجموعة مؤلفة من 52 موظفا دوليا في بورت أو برنس إلى جانب 25 من أفراد الأمن المنتشرين بانتظام و 57 موظفا وطنيا. ويعمل الموظفون الدوليون المتبقون البالغ عددهم 23 عن بُعد. وبالنظر إلى هذه المعوقات، ووفقاً للمبادئ التوجيهية المعتمدة بشأن مفهوم البعثة وخطة البعثة، أجرت الأمانة العامة، بالتنسيق مع المكتب المتكامل، استعراضا لمفهوم البعثة، مع مراعاة التطورات السياسية والأمنية الهامة التي حدثت منذ إنشاء البعثة في عام 2019. وفي ذلك الوقت، كان التخطيط مبنيا على أساس الاستقرار السياسي

والتطوير المستمر لقدرة الشرطة. واستنادا إلى هذا الاستعراض، حُدِّدَت عدة تدابير استراتيجية لتحديد أولويات مهام البعثة وخفض عدد الموظفين وترشيد الموارد للتمكين من تنفيذ الولاية في ظل الظروف الأمنية السائدة. وسينجز المفهوم المنفَّح للبعثة في تموز/يوليه بعد صدور قرار مجلس الأمن بشأن التفويض، وسيضمن مفاهيم فنية منفَّحة للعمليات لعناصر الشرطة ودعم البعثة والأمن.

73 - ولا تزال أعمال العنف العصابات المتصاعدة تُعطل الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المكتب المتكامل، مما يفرض ضغطا شديدا على قدرة الشرطة الوطنية الهايتية لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة. وعلى الرغم من استمرار الصعوبات في الوصول إلى الموانئ البحرية، أعاد المكتب المتكامل تزويد نقطة توزيع المركبات التابعة له بالوقود بما يضمن وجود احتياطات كافية من الوقود تمكنه من الحفاظ على المستويات التشغيلية الحالية حتى نهاية السنة التقويمية. ولتعزيز المرونة التشغيلية، اشترى المكتب المتكامل أيضا حصص إعاشة ميدانية إضافية، مما زاد من مستويات المخزون إلى ثمانية أيام من الإمدادات التشغيلية الكاملة. وعلى الرغم من أن بيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية في هايتي تطرح تحديات مستمرة، لم تتأثر خطوط الاتصالات الرئيسية إلى حد كبير في المكتب المتكامل، مما حافظ على استمرارية عمليات البعثة.

تاسعا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

74 - في الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل إلى 31 أيار/مايو، لم يسجل المكتب المتكامل أي ادعاءات بوقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين ضلع فيها أفراد تابعون له أو لبعثات سابقة للأمم المتحدة، سواء أكانت تلك الادعاءات مصحوبة بمطالبات متعلقة بإثبات الأبوة والحصول على نفقة الأطفال أم لا.

عاشرا - ملاحظات

75 - لا تزال هايتي تواجه تحديات هائلة، ناجمة بوجه خاص عن تدهور الوضع الأمني وتوسع موطئ قدم العصابات. وإنني أشيد بعزم السلطات الوطنية على الدفع قدما بالعملية الانتقالية، ولا سيما مراجعة الدستور والأعمال التحضيرية للانتخابات. وتمثل صياغة النص الدستوري المنفَّح، التي سبقتها مشاورات وطنية واسعة، محطة بارزة في النهوض بالأولويات الاستراتيجية الرئيسية للمرحلة الانتقالية واستكمال الجهود الجارية لاستعادة النظام الديمقراطي من خلال الانتخابات. واستقرار المؤسسات أمر بالغ الأهمية لتوفير الإطار اللازم للحكومة الفعالة والتنمية الطويلة الأجل. ويساورني القلق على وجه الخصوص بشأن الإجراءات التي تهدد بتأخير أو تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية الحالية المتمثلة في استعادة الأمن ومراجعة الدستور وإجراء الانتخابات. وأحث جميع أصحاب المصلحة على تعزيز الحوار الشامل بين الهايتيين، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية مشاركة النساء، وتعزيز التماسك الوطني بشأن سبل المضي قدما.

76 - ومن الواضح أنه لن يُحرز تقدم سياسي مستدام إلا بتضافر الجهود لمعالجة البيئة الأمنية وتحقيق تحسن ملموس فيها. وإنني أحث على تقديم دعم أمني دولي أقوى للقضاء على التهديد الذي تشكله العصابات. وأدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات، بالتشاور مع السلطات الوطنية، بشأن المقترحات التي قُدِّمَتْها إلى مجلس الأمن في 24 شباط/فبراير (انظر S/2025/122) من أجل جملة أمور منها تقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني من خلال إنشاء مكتب للأمم المتحدة

لتقديم الدعم، يُؤمّل من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتعين أن تقوم الدول الأعضاء بزيادة المساعدة الأمنية لهايتي لتجنب أي فجوة في الدعم في ظل الوضع العاجل والمتغير بسرعة ميدانياً. ويظل دور المكتب المتكامل في دعم السلام والأمن أساسياً في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة السياسية والأمنية التي طال أمدها وتأثيرها المدمر على السكان. وفي هذا الصدد، أوصي بتمديد ولاية المكتب المتكامل لمدة 12 شهراً أخرى مع توفير الموارد اللوجستية والأمنية اللازمة للعمل في البيئة الحالية.

77 - وفي ضوء تزايد مستويات العنف، ولا سيما العنف الذي يستهدف النساء، أرحب بإنشاء وحدات قضائية متخصصة مكلفة بالتحقيق في قضايا الفساد والجرائم المالية والفظائع الجماعية والعنف الجنسي وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وهذا يمثل خطوة مهمة نحو إنهاء الإفلات من العقاب وضمان تحقيق العدالة لضحايا هذه الانتهاكات الجسيمة. ويجب أن تحظى هذه الجهود بدعم من المكتب المتكامل والشركاء الدوليين الآخرين. وأرحب أيضاً بالجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ نظام جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك تجميد أصول الأفراد الخاضعين لجزاءات الأمم المتحدة، وأشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات العملية لتنفيذ أحكامه تنفيذاً كاملاً.

78 - ويساورني قلق بالغ إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل العصابات. وفي ضوء هذا الاتجاه المتعاظم، من الضروري توفير دعم مستمر ومعزز للمبادرات بقيادة الحكومة التي تسهّل فك ارتباط الأطفال بالعصابات مع تقديم برامج دعم شاملة ومراعية للمنظور الجنساني. وأحيط علماً بالعمل المنجز في هذا المجال وأشدّد على أهمية تعزيز الإطار المؤسسي الوطني لدعم الحد من العنف المجتمعي. ومن الأهمية الحيوية بمكان إنشاء كيان وطني جديد يتمتع بالقدرات التقنية والعملياتية اللازمة، كما أشار المجلس الرئاسي الانتقالي، لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح وتفكيك العصابات المسلحة وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، بما يشمل العمليات غير العسكرية الأساسية، التي تعدّ ضرورية في سبيل إعادة إرساء السلام والأمن في هايتي.

79 - وهايتي هي واحدة من خمس دول فقط في العالم يعيش سكانها في ظروف أشبه بالمجاعة. ويبلغ النزوح الداخلي أعلى مستوياته منذ الزلزال في عام 2010. وتتعرّض المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس للهجوم بشكل منتظم وهي على شفير الانهيار. ولقد أدت سنوات من نقص التمويل المخصّص للاستجابة الإنسانية، وسط تزايد الاحتياجات واحتدام أعمال العنف، إلى تقويض آليات التكيف الأساسية وهو ما ترك الملايين من الهايتيين محرومين من الدعم الأساسي. ويساورني قلق بالغ بشأن خطة الاستجابة الإنسانية التي لا تزال نسبة تمويلها لا تتجاوز نسبة 8 في المائة. ولمساعدة شعب هايتي الذي يعاني الأمرين في هذه الظروف العصيبة، أحث على إبداء قدر أكبر وأكثر جدوى من التضامن الدولي مع هايتي.

80 - وأشيد بالتمثلة الخاصة وموظفي المكتب المتكامل وجميع أفراد فريق الأمم المتحدة القطري لما بذلوه من جهود متقانية في هذه الظروف الاستثنائية.

Annex

The present annex provides available information on cases of gang violence, criminal activities and human rights abuses and violations, including sexual and gender-based violence, in Haiti, in accordance with paragraph 21 of Security Council resolution [2743 \(2024\)](#).

Figure I
Victims of kidnapping by gender and age group

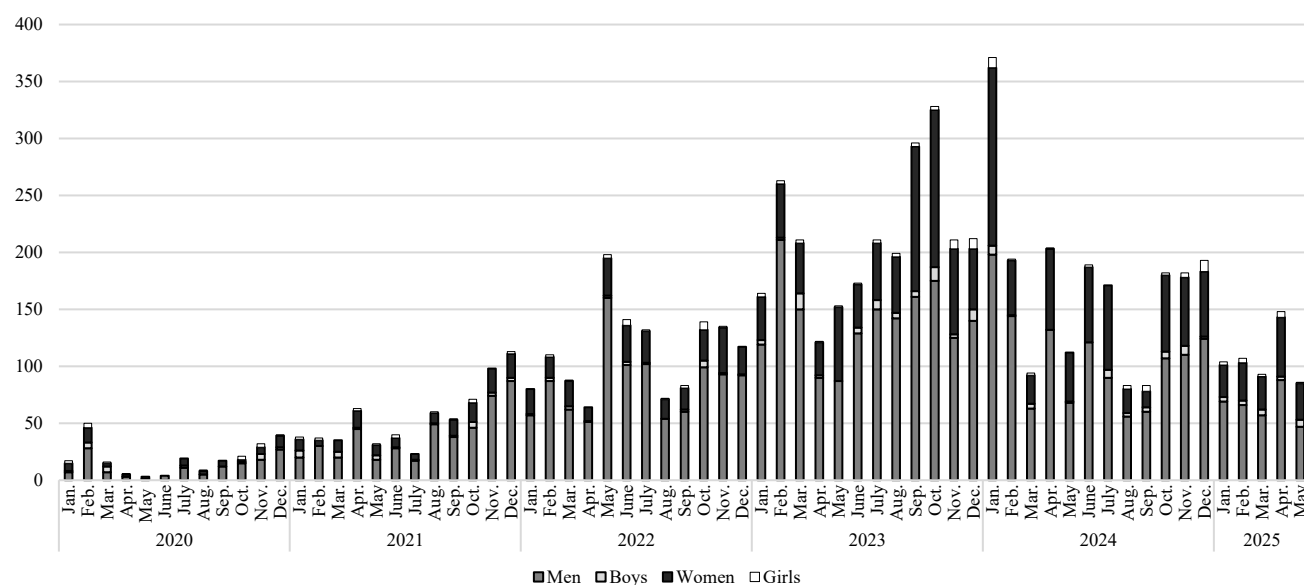


Figure II
Intentional homicides by gender and age group

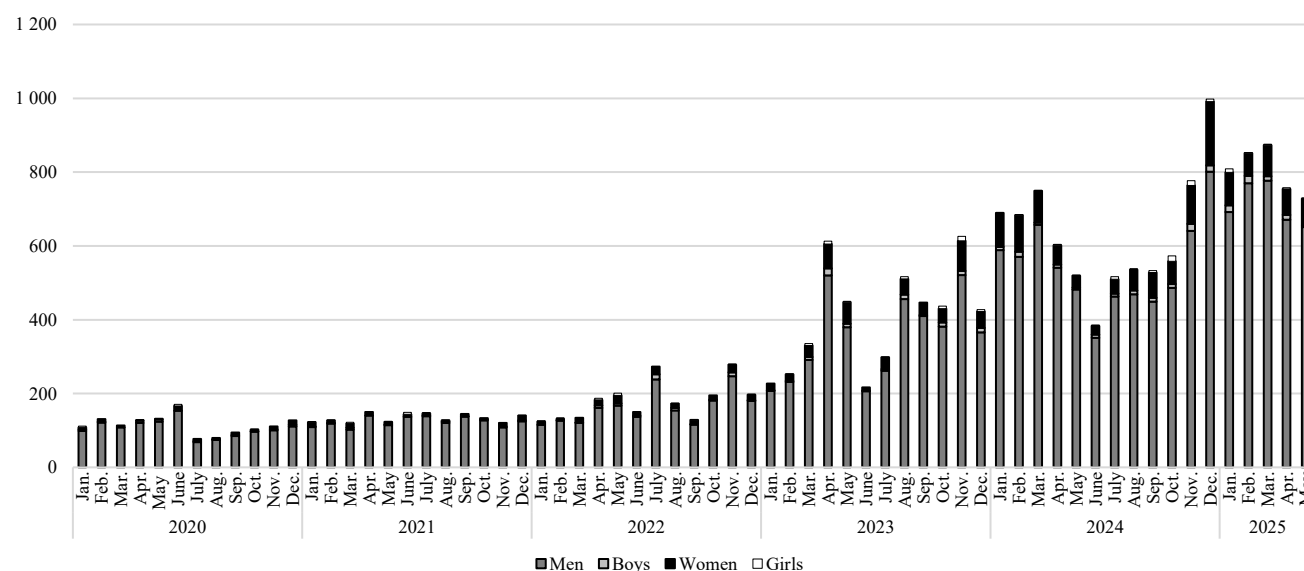


Figure III
Intentional homicides by type

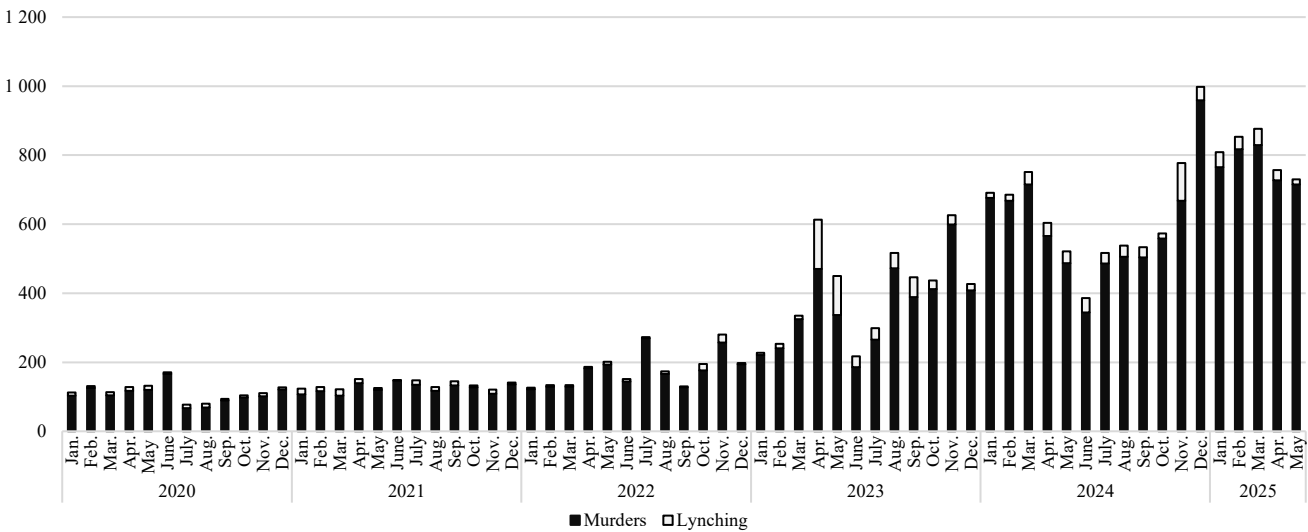


Figure IV
Haitian National Police officers

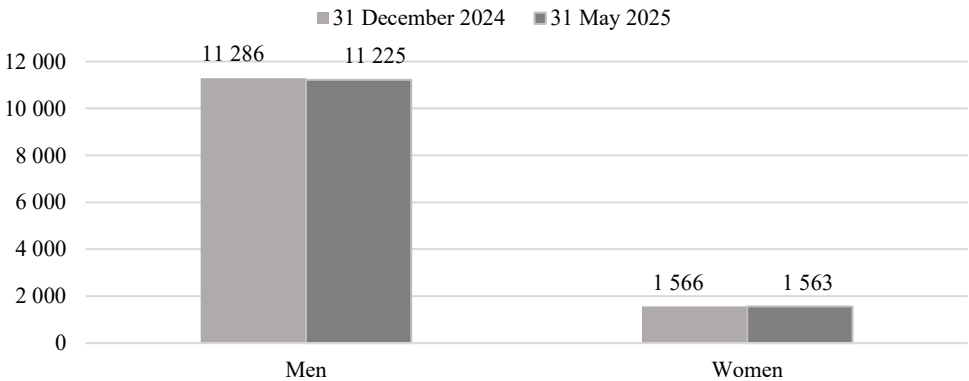


Figure V
Prison detainees by gender and age

